

ظاهرة العنف الأسري و علاقتها بأمن المجتمع العراقي من وجهة نظر الموظفين في دوائر الدولة ضمن قضاء بعقوبة

الكلمات المفتاحية : العنف الاسري ، المجتمع العراقي ، قضاء بعقوبة

م. أنوار فاروق شاكر محمد

جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الإنسانية

anoar-f@yahoo.com

م.م . محمد طارق حسن

المديرية العامة لتربية ديالى

mohkkbbss@yahoo.com

الملخص

استهدف البحث الحالي التعرف على (ظاهرة العنف الأسري وعلاقتها بأمن المجتمع العراقي من وجهة نظر الموظفين) من خلال التحقق من أهداف البحث و هي :

- التعرف على إشكال العنف الأسري .
 - تحديد دوافع العنف بمقتضى حاجة الفرد.
 - علاقة العنف الأسري بأمن المجتمع.
 - مناقشة صور العمل من منظور الموظفين و خدمات الاجتماعية و الإرشادية .
- وتحدد البحث الحالي (بالموظفات) في دوائر الدولة و مؤسساتها في بعقوبة التابعة لمركز محافظة ديالى للعام ٢٠١٧-٢٠١٨ ، واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي للعلاقات الارتباطية . فتكونت العينة من (٤٢٥) موظفة تم اختيارهن من المجتمع الأصلي المكون من (٣٠١١) موظفة متزوجة ، و لتحقيق أهداف البحث قام الباحثان ببناء مقياسين الأول العنف الأسري و الثاني أمن المجتمع العراقي و قد تم استخراج الصدق الظاهري للمقياسين و من ثم إجراء التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج (SPSS) و استخراج الثبات بطريقتين هما (الفاكرونباخ و إعادة الاختبار) ، و استعمل الباحثان الوسائل الإحصائية المناسبة منها (معامل الارتباط و الاختبار التائي (T-TSET) وقد توصل إلى النتائج الآتية : وجود مشكلة حقيقية تعاني منها الأسرة العراقية في ضل الأوضاع التي تمر على العراق و انعكاسها على امن المجتمع العراقي ، وقد خرج الباحثان بمجموعة توصيات و مقترحات وهي:

- تعزيز دور الإرشاد الأسري للتقليل من الضغط على كاهل أفراد الأسرة .
- التركيز على أهم المشاكل التي تعاني منها الأسرة بكل بيت عراقي والوصول لحلول سريعة.
- محاولة تطوير برامج توعية وإرشاد للتخفيف من المشاكل وتلافي حدوث الأزمات. .
- تركيز الاهتمام بالمرأة العراقية لأنها وفي وقتنا الحالي تعاني من ضغوطات نفسية سواء بالعمل او في البيت.

المقدمة

عندما تختفي لغة التفاهم بين الأفراد في المجتمع ليأتي بديلها مفهوم القوة يكون سلوك العنف هو السلوك المنتشر والمتوقع - من قبل بعضهم - في علاقة السائدة بالأسرة بين رب الأسرة والأم وبينهما وبين أولادهم (الزبيدي ، ٢٠١٦ : ٣٦) .

وبذلك تكون ظاهرة العنف واحدة من الظواهر المنتشرة في الأسر العراقية خاصة وفي كل المجتمعات بصورة عامة دون استثناء، مما يعني أنها ظاهرة تُعدّ تهديداً مرعباً لأمن المجتمع وسلامة أفرادها، ولا بد من تكاتف الكثير أو العديد من البحوث لفهم المشكلة والاطلاع عليها .

(البصري ، ٢٠٠٧ : ٤٤) .

إن دراسة مشكلة العنف الأسري وعلاقته بأمن المجتمع علاقة مترابطة ومهمة وواسعة باعتبار إن العلاقات الأسرية أو أسلوب الوالدين وحتى الأجواء الأسرية الغير مستقرة تعد من المحركات والدوافع الموجهة نحو السلوك الانحرافي وربما حتى الفعل الإجرامي، ذلك إن الأسرة التي يسودها الارتباك والضغط الشديد والعصبية الزائدة، وسوء التفاهم بين الأبوين أو الانحلال الأسري نتيجة (الوفاة، الطلاق، الهجر) تؤدي كلها إلى تكوين السلوك الضار للمجتمع، فمثلا تعرض الآباء لمشاكل الحياة العملية الخارج نطاق البيت او إي مشاكل أخرى خارجية، والضغوط النفسية نتيجة الإيقاع السريع ، والصاخب للحياة، وافتقار معظم الأسر إلى الأمن والاستقرار والسكينة والثبات الانفعالي يدفع كله إلى ميل الأبناء الى الطريق الخاطئ وضياعهم (أحمد، ٢٠٠٥ : ٢٣) .

وبناءً على هذا فإن وضع حل لهذه المشكلة وتفاذي حصولها من أولويات الاهتمام المجتمعي لأي بلد ، ونظراً إلى لخطورة المشكلة على استقرار المجتمع خاصة في مجتمعنا العراقي فقد تم تحديد مشكلة البحث الحالي بالاتي: (تحديد الظاهرة وبيان إبعادها المختلفة، وعلاقتها بأمن للمجتمع العراقي وما يمكن تصوره من وجهة نظر الموظفين المتزوجات وكيفية التصدي لمثل هذه الظاهرة لتحقيق للاستقرار المجتمعي العراقي)".

الفصل الأول

مشكلة البحث

ان من أهم مشكلات الأسرة العراقية الحديثة في مجتمعنا و التي ظهرت خلال السنوات الأخيرة ، كما أشارت إليها دراسة (الزيدي ، ٢٠١٦) و دراسة (مرعي، ٢٠١٦)، هو ان ضعف الحوار الأسري بين الزوجين المسبب الأساسي الذي أدى إلى حدوث نوع من ضعف الاستقرار بين الزوجين و الذي اثر سلبا في سلوكيات الأبناء مما أثر في شخصيتهم ؛ وأشار (الحربي ، ٢٠٠٩ : ١١) الى ان تزايد العنف ضد المرأة و خاصة (الزوجة) أثر سلبياً عليها من ناحيتين الأولى من خلال وجودها مع أولادها والاهتمام بهم والثانية من خلال أداء عملها في البيت او الوظيفة بشكل جيد .

يرى(الحربي ، ٢٠٠٩ : ٤٥) ان العنف داخل الأسرة يؤدي إلى ضعف الاستقرار النفسي ، الجسمي و ضعف في شخصية الزوجة و انعكس سلبا على أدائها داخل البيت و العمل معا ، أصبحت ظاهرة منتشرة رغم أنها محرمة دينياً" وان الدين الإسلامي يشير إلى حسن المعاملة الزوجية وبالتالي كثرة (نسب الطلاق و الهجر و الحالات نفسية و غيرها من الأمراض) التي باتت تعاني منها الزوجة و الأبناء معا (سناء ، ١٩٨٣ ، ٨٨) .

وهذا العنف من أسوأ أشكال العنف لأنه يهاجمنا في بيوتنا لذا ينبغي ان نشعر بالأمن والاطمئنان لأنه سينعكس على امن المجتمع المحيط بالأسرة وتأثيره يكون كبير باعتبار الأسرة هي نواة المجتمع وان أمن المجتمع وسلامته مرتبط بسلامتها،

فالأسرة المطمئنة تقوم على الشركة الواعية لذا علينا تعزيز الحماية الاجتماعية لإفرادها (جابر ، ٢٠٠٥ : ٣٦).

أهمية البحث:-

تعد الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية و الضبط الاجتماعي ، إذ تلعب دورا مهما" في السلوك السوي و غير السوي لأفرادها من خلال نوع النموذج السلوكي الذي تقدمها لهم ، فنوعية السلوك و التفاعلات و الحوارات التي تدخل ضمن نقاشات الأسرة قد تنتج اما سلوك سلبي او إيجابا في إعداد الناشئين للمجتمع الكبير (الزيدي ، ٢٠١٦ : ٢٧) .ويمكن أن نحدد أهمية تناول هذا البحث في العديد من الجوانب والتي يمكن تناولها فيما يأتي:-

- يعد العنف الأسري ظاهرة اجتماعية تتعرض لها الكثير من البلدان ، وانتشرت هذه الظاهرة نتيجة لما اعترى وظيفة التنشئة الاجتماعية في النظام الأسري من تغيرات نشأت بوصفها ظواهر سلبية للمدينة الحديثة، ويعدّها بعض الباحثين مؤشراً لفشل عملية التنشئة الاجتماعية التي تعد من بين العمليات الرئيسية التي تحافظ على بناء المجتمع وأمنه ومن هنا تظهر أهمية التعامل معها على أنها مشكلة اجتماعية. (عسال، ٢٠٠٧ : ١٢)

- يشكّل العنف الأسري خطورة كبيرة على حياة الفرد والمجتمع ككل، فهو من جهة يصيب الخلية الأولى في المجتمع بالخلل، مما يعيقها عن أداء وظائفها الاجتماعية والتربوية الأساسية، ومن جهة أخرى يساعد على إعادة إنتاج أنماط السلوك والعلاقات غير السوية بين أفراد الأسرة الواحدة، ومن ثم التأثير على المجتمع ككل، مما يستوجب الاهتمام العلمي بهذه الظاهرة للحد منها والوقاية مما قد ينتج عنها من تبعات. (عمران ، ٢٠٠٥ : ١٧)

- تتعدد أشكال العنف الأسري بتعدد الأطراف المكونة للعلاقات الأسرية، وبما إن الأطفال داخل الأسرة التي تتسم بالعنف هم من أكثر المتضررين من هذه السلوكيات التي يتضمنها العنف الأسري، لما للعنف من انعكاسات سلبية على نفسيات الأطفال، وسلوكياتهم، قد يساعد ذلك على تهيئتهم ليصبحوا أفراداً جانحين في المجتمع؛ نظراً الى فقدهم الجوّ الأسري الملائم الذي يشبع حاجاتهم النفسية

والعاطفية والاجتماعية، ومن ثم ارتفاع معدل الجنوح والانحراف في المجتمع وما يلحق ذلك من تبعات خطيرة من الناحية الأمنية. (الفايز، ٢٠٠٧: ٥٦)

• إن مشكلة العنف الأسري من المشكلات التي تؤدي إلى ظاهرة تفكك الأسرة واضطرابها، وتهدد أمن المجتمع العراقي واستقراره، وبالتالي هناك ضرورة ملحة لدراسة هذه المشكلة ومواجهتها من المؤسسات الحكومية والأهلية في المجتمع العراقي كافة. (الزبيدي، ٢٠١٦: ٧٣)

• أهداف البحث :

وفقا للعرض السابق تتحدد أهداف البحث في :- التعرف على ظاهرة العنف الأسري وعلاقتها بأمن المجتمع العراقي ويتضمن ذلك :-

- التعرف على أهم أشكال العنف الأسري.
- تحديد الدوافع التي يندفع الفرد بمقتضاها نحو العنف الأسري.
- علاقة العنف الأسري بأمن المجتمع.
- مناقشة صور العمل من منظور الموظفين وخدمات الاجتماعية والإرشادية .

• حدود البحث :

يتحدد البحث الحالي بالموظفات المتزوجات ضمن قضاء بعقوبة التابع لمركز محافظة ديالى للعام ٢٠١٨

• تحديد المصطلحات :

أولا : العنف الأسري :

العنف لغة : بأنه الخرق بالأمر و قلة الرفق به ، هو ضد الرفق ، اعنف الشيء : إي أخذه بالشدّة و العنف و التعنيف و هو اللوم (ابن منظور ، ٢٠٠٥: ٥٧)

العنف في المعجم النفسي : العنف مضاد للرفق و مرادف للشدّة و القسوة و العنيف هو متصف بالعنف فكل فعل شديد يخالف طبيعة الشيء و يكون مفروض عليه من خارج هو بمعنى ما فعل عنيف (أكسفورد ، ٢٠١٣ : ٢٨١)

العنف في العلوم الاجتماعية : استخدام الضبط أو القوة استخداما غير مشروع او غير مطابق للقانون من شأنه التأثير في إرادة رد ما . (بدوي ، ١٩٨٦ ، ٨٣) .

العنف الأسري :

-عرفه (يورغن ، ٢٠١٣ : ٥٨) : هو المعاملة غير الجيدة لأحد الزوجين للأخر في ضوء التكاملية التعاونية و التفاعلية إي يكون احدهما مسيطر على الثاني . (يورغن ، ٢٠١٣ : ٥٨)

- التعريف الإجرائي : هي الدرجة التي يحصل عليها الفرد بعد إجابته على فقرات مقياس العنف الأسري .

ثانيا : (أمن المجتمع) :

- الأمن (لغة) : الأمن ضد الخوف (الجواهري ، ١٩٩٣ : ٢٩) .

- الأمن (اصطلاحاً) : هو الحفاظ على مصالح كل الناس (الخلفي ، ٢٠٠٥ : ٤٧) .

- المجتمع (لغة) : اجتماع ، اي جماعة من الناس (ابن منظور ، ١٩٥٦ : ٣٧) .

- تعريف الإجرائي : هي الدرجة التي يحصل عليها الفرد من خلال إجابته على مقياس الأمن الاجتماعي ..

ثالثا : الموظفات :

تعريف (الزبيدي ٢٠١٦) : هو كل امرأة تمارس عملاً ما خارج إطار الأعمال المنزلية و تتقاضى عليه أجراً .

الفصل الثاني**جوانب نظرية ودراسات سابقة**

أولاً : تعريف مفهوم العنف الأسري : يُعدّ مفهوم العنف الأسري من المفاهيم التي لا يوجد تعريفٌ نظري و إجرائي لها و ترجع صعوبة إعطاء هذا المصطلح تحديداً دقيقاً انه مرتبط من الناحية النظرية الارتباطية بالسياق الاجتماعي و الثقافي و الزمني الخاص بسلوك العنف فالإطار المرجعي للحكم على هذه السلوكيات متغير و محكوم ثقافياً مما يجعله متبايناً اجتماعياً كما ان المفهوم نفسه يحتوي على معانٍ متعددة و محكومةً بـادراك الملاحظ (البداية ، ٢٠٠٠ ، ١٧٠-١٧١) .

- أهم أشكال العنف الأسري: هناك الكثير من الدراسات التي تناولت قضية أشكال العنف الأسري والتي يمكن أن نرصد منها بعضاً من وجهات النظر التي تشابكت مع الكثير منها وتشمل أشكال العنف الأسري وفقاً لهذه أحد الأنواع الآتية :

أ- **العنف الجسدي**: وهو أكثر أشكال العنف الأسري تواجداً ويمكن إبرازه وتحقيقه بوضوح وذلك بواسطة الضرب باليد أو بأداة جارحة أو بالخنق أو شد الشعر أو العض.

ب- **العنف الجنسي**: هذا النوع من العنف يكون خفياً سرياً مستتراً يعتليه الكتمان والتحفظ الشديد ومن أشكاله الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي أو اللجوء لأساليب منافية للعرف والدين.

ت- **العنف النفسي**: هذا النوع يؤدي الى إيذاء معنوي ومن أشكاله إهمال الزوج للزوجة والحرمان من ممارسة الأشياء الخاصة بها وممارسة الضغوط أو العزل أو إقامة علاقات مع أخريات وحرمان المرأة من الإشباع أو العنف اللفظي كالتهديد والشتم.

ج- **العنف الصحي**: عدم مراعاة الصحة أو التجويع أو عدم مراجعة الطبيب.

خ- **العنف الاجتماعي**: كعزل المرأة والأطفال من الاختلاط بالأشخاص حولهم وسماع رأي ومتطلبات الزوج فقط مما يؤثر في نموها العاطفي والعقلي.

د- **العنف الاقتصادي**: عندما يكون المال محدوداً تضطر الأسرة إلى التقليل من شراء متطلباتها أو استيلاء الزوج على مرتب الزوجة الموظفة.

ويشير (الفراية ، ٢٠٠٧) أن هناك من يرى العنف في عدة تصنيفات تشمل:

• **العنف المقصود الواعي**: ويقصد بالعنف المقصود جميع الممارسات العدوانية الواعية المدعومة بإرادة وإصرار سواء أكانت مبررة أو غير مبررة وتوجد أشكال متعددة لهذا النوع من العنف وسنكتفي هنا بما يوضح فكرة **العنف الواعي** :

أ- **القسوة في المعاملة** : كالضرب و الربط بالحبال و الحبس و الحرمان من وجبات الطعام إعطاء مواد لاذعة تهجم لفظ التهديد لإكسابهم أنماط سلوكية مقبولة واستبعاد أخرى غير مقبولة إلى جانب تنمية سمات مع الذكور منهم الرجولة والخشونة ولتعليمهم أدوارهم الاجتماعية المستقبلية. ويأتي ضمن قسوة المعاملة:

ب- صورة الاستغلال الجسدي للأطفال.

ج- النقد والنهر والإذلال والالتهام بالفشل.

- تخويف الطفل (الحبس و العزل و التخويف).

-العنف غير المقصود:

أ. الاعتداءات الجنسية على الأطفال: والتي يكون فيها الأب أو الأخ الأكبر هو الطرف المعتدي وغالباً تحدث مثل هذه الحالات تحت تأثير تعاطي المخدرات أو بعض الاضطرابات النفسية والانحرافات السلوكية.

ب. الهياج والتصرفات الخارجة عن المعايير: ومن الحالات الملاحظة في أسرنا حالات الهياج والتصرفات التي تخرج عن المعايير المقبولة اجتماعياً وهي غالباً تصدر عن الآباء تحت تأثير المخدر أو استخدام بعض العقاقير التي تفقد التوازن (عقاقير الهلوسة و عدم القدرة على التحكم في الانفعالات وكثيراً ما تؤدي مثل هذه التصرفات إلى استعمال القسوة مع الأطفال أو مع أمهاتهم وقد يتعرضون نتیجتها للأضرار الجسدية.

ج. الحرمان من حاجات الطفولة: والتي تتمثل في حرمان الأطفال من التعليم والصحة والغذاء الكافي والمناسب وإلى تشغيل أطفالهم في أعمال لا تتناسب ونموهم وقدراتهم وكثيراً ما تسبب لهم تشوهات جسمية ومعاناة نفسية .

ويقول (المطيري ، ٢٠٠٨) من خلال دراسته أن مع الارتفاع الملحوظ في معدلات العنف الأسري إلا إن الإحصائيات الجنائية العربية تكاد تخلو من تفاصيل لجرائم هذا النوع من العنف لعدة أسباب منها:

١- العيب الاجتماعي في الإبلاغ عن هذه الجرائم.

٢- الحرص على إخفاء هذه الجرائم داخل نطاق الأسرة وعدم الخروج بها إلى العلن.

٣- دخول التسويات من داخل العائلة أو من العائلات القريبة أو من الجيرة لتسوية الأمر بدون الوصول إلى السلطات الرسمية، وكذلك دخول الشفاعات الاجتماعية بين الأطراف لعدم وصول هذه الجرائم لدائرة الضوء والإبلاغ عنها.

٤- الجرائم التي تصل إلى علم السلطات قليلة إذا ما قارناها بواقع المشكلة، وربما تتدخل هذه السلطات لتسوية الأمر بأي طريقة من الطرق حفاظاً على سمعة الأسرة وسلامتها، لذلك لا يتم تسجيلها في السجلات الرسمية.

٥- إذا تم تسجيل الجرائم في السجلات الرسمية وتم اتخاذ الإجراءات القانونية من خلال إجراءات العدالة الجنائية، فإن هذه الجرائم تسجل في السجل النهائي للإحصائيات التي تصدر مشمولة تحت بنود الجرائم التقليدية المعروفة وفقاً للقوانين الجنائية المحلية التي ربما لا تصنف بتحديد هذه الجرائم بوصفها جرائم عنف أسري ولكن تصنفها في مكان جرائم القتل مثلاً أو الأذى الجسيم، أو الاعتداء بدون الإشارة إلى حدوثها داخل الأسرة.

الدوافع وراء العنف الأسري: هناك الكثير من وجهات النظر التي تناولت هذا الشأن ولعل من أبرزها ثلاثة أقسام، وهي:

أولاً: الدوافع الذاتية: وهي تلك الدوافع التي تتبع من ذات الإنسان ونفسه تقوده نحو العنف الأسري، وهذا النوع من الدوافع يمكن إن يقسم إلى قسمين:

• الدوافع الذاتية التي تكونت في نفس الإنسان نتيجة ظروف خارجية من قبيل الإهمال، وسوء المعاملة، والعنف - الذي تعرض له الإنسان منذ طفولته - إلى غيرها من الظروف التي ترافق الإنسان، والتي أدت إلى تراكم نوازع نفسية مختلفة، أفضت لعقد نفسية قادت في النهاية إلى التعويض عن الظروف السابقة الذكر باللجوء إلى العنف داخل الأسرة. وفي هذا الإطار فقد أثبتت الدراسات الحديثة بأن الطفل الذي يتعرض للعنف إبان مرحلة طفولته يكون أكثر ميلاً نحو استخدام العنف من ذلك الطفل الذي لم يتعرض للعنف فترة طفولته.

• الدوافع التي يحملها الإنسان منذ تكوينه، والتي نشأت نتيجة سلوكيات مخالفة للشرع كان الآباء قد اقتترفوها، مما انعكس أثر تكوينها على الطفل، ويمكن أدرج العامل الوراثي ضمن هذه الدوافع (الرباعية ، ١٩٨٤ ، ٦١).

ثانياً: الدوافع الاقتصادية: وهذه الدوافع تشترك معها ضروب العنف الأخرى مع العنف الأسري، إلا إن الاختلاف بينهما يكون في الأهداف التي ترمي من وراء العنف بدافع اقتصادي، ففي محيط الأسرة لا يلزم الأب الحصول على منافع اقتصادية من وراء

استخدامه العنف إزاء أسرته، وإنما يكون ذلك تفريراً لشحنة الخيبة والفقر الذي تنعكس آثاره بعنف من قبل الأب نحو الأسرة. أما في غير العنف الأسري فإن الهدف من وراء استخدام العنف إنما هو الحصول على النفع المادي

(استقلال ، ٢٠١٢ ، ٢٧) .

ثالثاً: الدوافع الاجتماعية: ويتمثل هذا النوع من الدوافع في العادات والتقاليد التي اعتادها المجتمع العراقي والتي تتطلب من الرجل ، حسب مقتضيات هذه التقاليد ، قدراً من الرجولة، بحيث لا يتوسل في قيادة أسرته بغير العنف والقوة، وذلك أنهما المقياس الذي يمكن من خلاله معرفة المقدار الذي يتصف به الإنسان من الرجولة، وإلا فهو ساقط من عدد الرجال، وهذا النوع يتناسب طردياً مع الثقافة التي يحملها المجتمع، وخصوصاً الثقافة الأسرية فكلما كان المجتمع على درجة من الثقافة والوعي، كلما تضاعف دور هذه الدوافع حتى ينعدم في المجتمعات الراقية، وعلى العكس من ذلك في المجتمعات ذات الثقافة المتدنية، إذ تختلف درجة تأثير هذه الدوافع باختلاف درجة انحطاط ثقافات المجتمعات. (بكار ، ٢٠٠٩ ، ٨٧)

أثر العنف على أمن المجتمع العراقي : إن الأضرار المترتبة على العنف لا تنال من وقع العنف عليهم فحسب وإنما تمتد آثارها إلى أبعد من ذلك بكثير ولذلك ندرج الآثار المختلفة للعنف الأسري كالتالي:

١- **أثر العنف على المعتدى عليه:** هناك آثار كثيرة من العنف الأسري على المعتدى عليه منها:

آ- تسبب العنف في نشوء العقد النفسية التي قد تتطور وتتفاقم إلى حالات مرضية.

ت- زيادة احتمال انتهاج هذا الشخص -الذي عانى من العنف- النهج ذاته الذي مورس في حقه (عرابي ، ٢٠٠٩ ، ٩٢) .

٢- **أثر العنف على الأسرة:** إن أثر العنف لو توقف في حدود الفرد الذي عانى من العنف لكان الخطب أهون، ولكن الأمر يتعدى ذلك إلى التأثير في الأسرة ذاتها، سواء الأسرة الكبيرة التي قد يحاول الشخص الذي يعنف انتقامه منها، أو التي سيكونها مستقبلاً.

٣- **أثر العنف الأسري على المجتمع:** نظراً الى كون الأسرة أساس المجتمع فإن أي تهديد سيوجه نحوها -من خلال العنف الأسري- سيقود بالنهاية، إلى تهديد كيان المجتمع بأسره.

ومن ذلك فإن الأمن المجتمعي مرتبط كما سبق القول بأمن كل إنسان في المجتمع على نفسه وماله وأهله وعرضه ولكي يتحقق الأمن في المجتمع لابد من توافر عدة مقومات أو أسباب من أهمها: العدل والحرية والتكافل وإشباع الحاجات والاستقرار ونظام دفاع وحماية داخلي وخارجي، وكلها مترابطة لا غنى لإحدهما عن الأخرى وهي مرتبطة بما قد يتولد بالمجتمع من مظاهر للعنف (السعيدين ، ٢٠٠٥ ، ٤٤)

ثانياً : **مفهوم الأمن المجتمع العراقي:-** يمثل مفهوم الأمن من مفهوم الأمان ضد الخوف ويعنى به السكينة والاستقرار والطمأنينة مما يؤدي إلى الهدوء وراحة البال وإبعاد المخاوف على مستوى الفرد والجماعة، أما الحاجة إلى الأمن فهي تتبع من القول أنه لكي يحيا الإنسان في الحياة لابد من إشباع حاجاته وحاجات الإنسان كما هو عليه إجماع علماء الاجتماع ونقله عنهم علماء الاقتصاد والأمن المجتمعي يتحقق من ذلك، ومن هنا يمثل الأمن المجتمعي؛ الطمأنينة التي تنفي الخوف والفرع عن الإنسان فرداً أو جماعة في سائر ميادين العمران الدنيوي و فيما وراء هذه الحياة الدنيا. ومن منظور آخر يمكن القول إن الأمن المجتمعي هو توفير سبل الحياة بشكل يمكن لكل فرد في المجتمع أن يشعر بالطمأنينة وتحقق له السلامة على نفسه وماله وعرضه وفكره من خلال علاقات طيبة مع الآخرين ومؤسسات قادرة على توفير الحماية له، والأمن المجتمعي ضرورة حياة.

الدور الأمني للتعامل مع العنف الأسري :- يشير (عرابي ، ٢٠٠٩) إن دور المؤسسات الأمنية هو دور وقائي اجتماعي كالتوقيات من الانحراف، والحفاظ على سلامة المواطنين، وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم ، وفي قضايا العنف الأسري يكون الدور الأكبر والفعال لجهاز الشرطة باعتبارها نظام يتكامل مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى: التربية والتعليم، والإعلام، والأسرة، والشؤون الاجتماعية، لذا فإنه ينظر للشرطة بأنها المؤسسة الإنسانية والاجتماعية التي تؤدي أكثر وأوسع

الخدمات للمواطنين مبعدة عنها الطابع الرسمي الذي وصم به في الماضي من قبل منتقدي تصرفاتها مما انعكس على تعزيز دورها في الحياة العامة وزيادة إمكاناتها، انطلاقاً من اعتبارها الجهاز المتعامل مباشرة مع الظاهرة الإجرامية (السعيدين، ٢٠٠٥: ٧٥) وفي ضوء ذلك يمكن تحديد دور المؤسسات الأمنية في مواجهة مشكلات العنف الأسري من خلال القيام بمهامها على الوجه الآتي :

١- حماية أمن المواطن بمعناه الشامل لأمنه الاجتماعي المتضمن الأمن الغذائي والأسري والصحي والمهني والتربوي، بحيث يمكن للمواطن أن يلجأ للمؤسسات الأمنية كلما كان طرف من أطراف حياته اليومية مهدداً بالخطر من أجل الوصول إلى الحماية التي ينشدها (المطيري، ٢٠٠٥: ٩١).

٢- قيام المؤسسات الأمنية بتوعية أفراد المجتمع بقضايا العنف الأسري تبصيرهم بأسبابها وطرق علاجها من خلال برامج توعية تقدم للجمهور بصورة دورية تعزيز دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية

٣- وفي غرس القيم الإسلامية والمعايير الاجتماعية السليمة، فهناك علاقة بين العنف والتفكك الأسري، وهذا يتطلب العمل على تدعيم قيم الروابط الأسرية والإسراع في معالجة مشكلات الأسرة، وذلك بالاستفادة من الدراسات التنبؤية في اكتشاف الأطفال المتوقع انحرافهم لرعايتهم في وقت مبكر للحد من مشكلات العنف الأسري. لا تقتصر مهمة المؤسسات الأمنية على مراقبة السلوك الخارجي، بل عليها أن تبذل أقصى جهد في الأخذ بيد الأفراد والجماعات لتعزيز وتقوية الضمير الجمعي من جهة وترشيد الضمير الفردي في حالات الإقدام على ارتكاب حالات العنف الأسري. (الطراونه، ٢٠١٠، ٤٢).

كيفية مواجهة العنف من منظور اجتماعي لتحقيق الأمن المجتمعي العراقي :
يرى (الزبيدي، ٢٠١٦، ٢٤) أنه لا بد أن نعترف بأن مواجهة ظاهرة العنف هي واجبنا جميعاً بلا استثناء لأن الظاهرة تحرق الجميع بلا تفرقة، وتعطي صورة سيئة عنا في الداخل والخارج، لذلك يجب أن نكف عن اتهام بعضنا بعضاً وإسقاط المشكلة على الآخرين أو إلقاء التبعة عليهم وانتظار الحل منهم، وأنا بالتالي

نحتاج للتأهيل النفسي والاجتماعي والسياسي والديني للتعامل مع هذه الظاهرة وآثارها وكما يأتي:-

أولاً: مبادئ عامة في الوقاية والعلاج: هنالك عدة مبادئ نستطيع الأخذ بها لمعالجة العنف الأسري والاستفادة منها في وضع النتائج والحلول:
يحدد (العسالي ، ٢٠٠٨ : ٦٧) عدداً من مبادئ وهي :

١. توجيه العناية نحو الفئات الهشة الأكثر قابلية لاستثارة العنف وذلك للتعرف على مثيرات العنف لديها ومحاولة خفض هذه المثيرات.
٢. دراسة حالات العنف دراسة علمية مستفيضة لاستكشاف الجوانب العضوية والنفسية والاجتماعية التي تحتاج إلى علاج.
٣. الحوار الصحي الإيجابي لإعطاء الفرصة لكل الفئات للتعبير عن نفسها بشكل منظم وآمن يقلل من فرص اللجوء إلى العنف ، التدريب على المهارات الاجتماعية، حيث وجد أن الأشخاص ذوي الميول نحو العنف لديهم مشكلات كثيرة في التواصل والتفاعل الاجتماعي مما يضعهم في كثير من الأحيان في مواجهات حادة وخطرة مع من يتعاملون معهم، وهذا يستثير العنف لديهم، لذلك فإن برنامجاً للتدريب على المهارات الاجتماعية بوصفها مهارة للتواصل ومهارة تحمل الإحباط وغيرها، يمكن أن يؤدي إلى خفض الميول العدوانية لدى هؤلاء الأشخاص.

٥. العقاب، أحياناً يؤدي العقاب المناسب خاصة إذا كان قريباً من الفعل العنيف زمنياً إلى تقليل حدة وتكرار السلوكيات العنيفة من خلال الارتباط الشرطي بين العنف والعقاب، ولكن إذا كانت هناك فترة زمنية طويلة بين الفعل العنيف وبين توقيع العقوبة، أو كان العقاب غير متناسب مع الفعل العنيف فإن العقاب ربما يؤدي إلى نتيجة عكسية فيزيد من احتمالات زيادة العنف، وهذا ملاحظ في الحالات التي تتعرض للإيذاء الجسدي والنفسي العنيف حيث يصبحون أكثر ميلاً نحو العنف، بل ويزداد عندهم خطر العودة.
٦. الاستجابات المغايرة، وهذه الطريقة تقوم على مواجهة السلوك العنيف بسلوك مغاير تماماً يؤدي إلى إيقاف العنف والتقليل من معاودته، والمثال على ذلك إذا وجد الشخص ذوي الميول العنيفة أن الشخص المقابل يعامله بحب وتعاطف وشفقة

فإن ذلك يقلل من اندفاعاته العنيفة، وهذا مصداق للآية (ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم) (السعيدين ، ٢٠٠٥ : ٩٤).

ثانياً :مسؤولية الأسرة: رعاية الأبناء واحتوائهم ، إشاعة جو الحوار والتفاهم داخل الأسرة. تعليم الأبناء قيم الاختلاف ومهارات حل الصراع. (عرابي ، ٢٠٠٩ : ٧٦)

- **مجالات تطبيق السياسة الوقائية لمواجهة مشكلة العنف الأسري:** يمكن أن تمارس السياسة الوقائية لمواجهة مشكلة العنف في جميع المؤسسات والهيئات سواء كانت حكومية أو أهلية ومع جميع وحدات المجتمع من (أفراد و جماعات و أسر و جيرة و مجتمع محلي.. وغير ذلك). وفيما يأتي عرض لبعض هذه المجالات، والتي يمكن أن تسهم في لوقاية من مظاهر العنف الأسري أو الحد منها (الفايز ، ٢٠٠٧ : ١٢)

١- **المجال التعليمي :** حيث يمكن للاختصاصيين الاجتماعيين الذين يعملون بالمدارس أو الجامعات أن يوضحوا خطورة البيئة الاجتماعية التي قد يكون لها تأثير قوي في ممارسة العنف ، والعمل على اتخاذ الخطوات الضرورية لتصحيح هذه البيئة ويكون الدور الوقائي للاختصاصي الاجتماعي من خلال:

- إيضاح أهمية وجود تكامل بين تدريس موضوعات تتصل بالعنف ومكونات المنهج الدراسي بالمدارس.

- عمل جماعات خدمة البيئة، والتعرف على مشاكل المجتمع.

- برامج لتوعية الشباب و المراهقين بكيفية مواجهة العنف.

(محبوبة ، ٢٠١٢ : ٤٧) .

- **النظريات التي تناولت العنف الأسري :**

- **نظرية التحليل النفسي :** يرجع فرويد العنف لكون (الأنا الأعلى) ضعيفة، وفي

هذه الحالة تتطلق الشهوات والميول الغريزية من عقالها إلى حيث تتلمس الإشباع عن طريق سلوك العنف. كما يرى أن دوافع السلوك تنبع من طاقة بيولوجية عامة، تنقسم إلى نزعات بنائية (دوافع الحياة) وأخرى هدامة (دوافع الموت) وتعتبر دوافع الموت عن نفسها في صورة دوافع عدوانية عنيفة، وقد تأخذ هذه الدوافع صورة القتل

والحقد والتجني ومقر دوافع الموت أو غريزة التدمير هو اللاشعور في حين ترى الفرويدية الحديثة أن العنف يرجع إلى الصراعات الداخلية والمشاكل الانفعالية والمشاعر غير الشعورية بالخوف وعدم الأمان وعدم المواءمة والشعور بالنقص . (الزيدي ، ٢٠١٦ : ٣٤)

- **نظرية الاجتماعية :** وهي من أكثر النظريات شيوعاً في تفسير العنف، حيث تقترض أن الأشخاص يتعلمون العنف الطريقة نفسها التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى. وأن عملية التعلم هذه تبدأ بالأسرة، فبعض الآباء يشجعون أبناءهم على التصرف بعنف مع الآخرين في بعض المواقف، ويطالبونهم بالألا يكونوا ضحايا العنف.

وواضح هذا في بيئتنا عندما يدافع البعض عن ضرب الأب لأبنائه مستخدمين مسوغهم الشهير كلمة (نربيهم) أو عندما يجد الطفل أن الوسيلة الوحيدة التي يحل بها والده مشاكله مع الزوجة أو الجيران هي العنف، فإنه يلجأ إلى تقليد ذلك

- **الإجراءات خاصة بالمجال الأمني للإسهام في الجهود الوقائية من العنف الأسري :** يستهدف المجال الأمني السيطرة على المشكلة ومنع انتشارها وضبط أكبر عدد من القضايا المتصلة بالعنف وتوقيع العقوبة على من يسهم في نشر هذه المشكلة بالمجتمع من خلال الإجراءات و الضوابط القانونية المتبعة بالمجتمع و يتضمن هذا المجال ما يأتي :

- حصر الأماكن المشبوهة وأحكام الرقابة عليها.
- الحصول على أحدث التقنيات العلمية التي تسهم في الكشف عن المجرمين.
- التدريب على أعمال المكافحة بشتى صورها سواء داخل المجتمع أو خارجه.
- عدم الاقتصار على الجانب العقابي فقط و إنما الاستعانة بالمختصين في العلوم الاجتماعية لتفسير السلوك المنحرف لممارسي العنف الأسري.
- الاستفادة من جهود الجهات الأمنية الأخرى داخل المجتمع وخارجه فيما يتعلق بمواجهة هذه المشكلة.

- تكثيف أعمال الرقابة و الملاحظة للشباب و الأطفال و الأفراد المحتمل قيامهم بأعمال عنيفة.
- إدراك الجوانب الاجتماعية و النفسية للعنف و وضعها في الاعتبار عند التعامل معه و معرفة العوامل التي دفعته إلى ذلك.
- تعريف أفراد المجتمع بالإجراءات القانونية و العقوبات الرادعة في حالة ممارسة العنف.

- دراسات سابقة - العنف الأسري

- دراسة (الزيدي، ٢٠١٦) :هدف الدراسة تنظيم الذات وعلاقته بالحوار الأسري لدى الموظفات المتزوجات وبلغت عينة البحث (٤٠٠) موظفة وتوصلت الى النتائج الآتية وجود خلل واضح للحوار الأسري لدى الموظفات المتزوجات واستعمل بها الوسائل الإحصائية (الانحراف المعياري و معامل بيرسون و سبير مان) واستخدم الباحث المنهج الوصفي.
- دراسة (احمد، ٢٠٠٧) هدفت الدراسة الى التعرف على أنماط العنف وأسبابه وطرق الوقاية منه وبلغت عينة البحث(٤٠٠) أسرة وتوصلت الى ان عدم التوافق ما بين الزوجين من الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى العنف الأسري واستخدمت الوسائل الإحصائية الآتية (T-test) ومعامل ارتباط بيرسون واستخدم الباحث المنهج الوصفي .
- امن المجتمع

- دراسة (مرعي، ٢٠١٦) هدفت الدراسة الى معرفة دور معلمي المرحلة الثانوية في تعزيز الأمن الفكري لمواجهة تحديات الإرهاب والتطرف والغزو الفكري من وجهة نظر مديري المدارس ، بلغت عينة البحث (٣٥) مديراً وتوصل الى النتائج الآتية : عدم تعاون إدارة المدرسة مع الجهات الأمنية وجهل المعلم بمكافحة الغزو الفكري واستخدمت الإحصائيات التالية (T-test) ومعامل ارتباط بيرسون واستخدم المنهج الوصفي.

الفصل الثالث: إجراءات البحث

- منهجية البحث:- يتحدد منهج البحث على وفق مشكلته وأهدافه وطبيعة متغيراته ، لذا فان المنهج الملائم هو المنهج الوصفي .

أولاً/ مجتمع البحث Population of the Research :-

يتكون مجتمع البحث من موظفات للعام الحالي ٢٠١٧-٢٠١٨ و البالغ عددهن (٣٠١١) موظفة و موزعات على (١٣) مؤسسة ودائرة ضمن مركز محافظة ديالى .

ثانياً/ عينة البحث The Sample of Research :-

من اجل الحصول على عينة ممثلة للمجتمع و الخاصة بالموظفات قام الباحثان بالخطوات الآتية

- تم اختيار (٤) دوائر جرى اختيارها بالطريقة العشوائية طبقية .

- تم اختيار العينة الأساسية بالطريقة العشوائية الطبقية وقد بلغت (٤٢٥) موظفة من مجتمع البحث البالغ (٣٠١١) كما محدد بالجدول رقم (١).

الجدول رقم (١)

اسم الدائرة	عدد الموظفات
مديرية تربية ديالى	١٥٠
مديرية ماء ومجاري ديالى	٧٥
مديرية كهرباء ديالى	٧٥
مديرية صحة ديالى	١٢٥
المجموع الكلي	٤٢٥

ثالثاً"- أداة الاختبار: تم إعداد مقياسين الأول (مقياس العنف الأسري، والثاني امن المجتمع) يتكون من عدة فقرات، واستخرج لهما ثبات ومؤشرات إحصائية للمقياس وصدق للاختبار:

١. الثبات

- ثبات مقياسي العنف الأسري وامن المجتمع : ويقصد بمفهوم الثبات هو دقة الاختبار بالقياس وعدم تناقضه مع نفسه حيث يزودنا بمعلومات عن السلوك المستجيب بعد الاختبار ولحساب ثبات العنف الأسري قام الباحث بطريقتين (عيال، ٨٣، ٢٠١٢)

طريقة تحليل التباين باستخدام معادلة الفاكروتبناخ : تم استخراج معامل التجانس الداخلي باستعمال المعادلة المذكورة لمقياسي (العنف الأسري وامن المجتمع) والمؤشرات الإحصائية لكل منهما حيث تعطينا هذه الطريقة تقديراً جيداً لثبات المقياس ولإستخراج الثبات بهذه الطريقة قام الباحثان بسحب ١٠٠ استمارة بشكل عشوائي من استمارات عينة البحث وبعد استخدام المعادلة ظهرت نسبة الثبات لمقياس العنف الأسري (٠.٦٥) ولمقياس امن المجتمع (٠.٨٥) وهي قيمة جيدة يمكن الاعتماد عليها كما مبين في جدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢).

طريقة الثبات	قيمة معامل الثبات لمقياس العنف الأسري	قيمة معامل الثبات لمقياس امن المجتمع
الفاكروتبناخ	٠.٦٥	٠.٨٥

- المؤشرات الإحصائية لمقياسي العنف الأسري وامن المجتمع : وتم استخراج المؤشرات الإحصائية الدالة على المقياس كما في جدول رقم (٣) ورقم (٤).

الجدول رقم (٣)

المؤشرات الإحصائية	قيمتها	المؤشرات الإحصائية	قيمتها
وسط	١٤٠.٥١	خطاء المعياري	٠.٢٢
وسيط	١٤٠	انحراف معياري	٤.٢٤
منوال	١٤١	تباين	١٧.٩٤
معامل الالتواء	٠.٣٦	أعلى قيمة	١٥٥
معامل تقطيع	٠.٢٠	اقل قيمة	١٣٣

- المؤشرات الإحصائية لمقياس أمن المجتمع

الجدول رقم (٣)

المؤشرات الإحصائية	قيمتها	المؤشرات الإحصائية	قيمتها
وسط	١٠٧.٨٢	خطاء المعياري	٠.٤٦
وسيط	١٠٨	انحراف معياري	٨.٨٧
منوال	١١٠	تباين	٧٨.٦٢
معامل الالتواء	٠.٠٦	اعلى قيمة	١٣٧
معامل تقطيع	٠.٠١٤	اقل قيمة	٣٠

٢. صدق الأداة:

تم استخراج صدق الأداة على مقياسي (العنف الأسري وامن المجتمع)؛ إذ تم عرض فقرات المقياسين على مجموعة من المحكمين اختصاص العلوم التربوية والنفسية وبعد استخراج القيمة الجندولية والتي بلغت (٣.٨٤) عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) تبين أنها قيمة جيدة ودالة .

الفصل الرابع

عرض النتائج:-

قد استعمل الباحثان الاختبار التائي لعينة واحده لبيان الفروق بين المتوسط المحسوب للعينة والمتوسط الفرضي للمقياس واتضح أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية إذ بلغت القيمة التائية المحسوبة (٠.٩٠) وهي اكبر من القيمة التائية الجندولية (٠.٨٨) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ودرجة حرية (٢٩٩) وباتجاه المتوسط المحسوب وكما مبين في جدول (٤)، وقد تبين ان هنالك مشكلة حقيقية في مسألة العنف بين أفراد الأسرة العراقية وبالتالي الانعكاس السلبي على أمن المجتمع العراقي ورفاهيته وهذه النتيجة تعطينا نتائج لمستقبل الأسرة العراقية وما ستعانيه من حالات (الطلاق و الهجرة لأحد الوالدين و تشرد للأطفال و غيرها من مشكلات أسرية سوف تثقل كاهل المجتمع العراقي بحيث تصيبه في نواته وهي الأسرة) من ناحية و مناحيه أخرى فان انعكاسات العنف الأسري سوف تؤثر سلبا في الأداء الأمني لأجهزة الدولة لعدم وجود جهات مختصة تتكفل بحل مشاكل

الأسرة بشكل مباشر و بالتعاون مع أجهزة الدولة مختصة ، وتطابقت هذه النتائج مع (الزيدي، ٢٠١٦) و(احمد،٢٠٠٧).

الجدول رقم (٤)

القيمة الارتباطية ما بين العنف الأسري وامن المجتمع

المتغيرات	القيمة المحسوبة	القيمة جدوليه	درجة الحرية	دلالة الإحصائية
العنف الأسري أمن المجتمع	٠.٩٠	٠.٠٨٨	٤٢٤	غير داله

• التوصيات :

- الاستفادة من مقياس الحوار الأسري الخاص بالموظفات في دوائر المجتمع المدني و المؤسسات كافة و تشخيص الحالات الأسرية (مشاكل أسرية) بغية معالجتها أو الحد منها .
- حث الدوائر و المؤسسات و مراكز رعاية الطفولة و بالتعاون مع أساتذة الجامعات كافة على إقامة برامج تخصصية و نشر ثقافة الحوار الأسري لماله من أهمية كبيرة في حياة الأسرة العراقية
- تفعيل التعاون بين المؤسسات التربوية و منظمات المجتمع المدني سواء المنظمات النسائية و مراكز رعاية الطفولة و الجامعات و مديريات التربية) التي تعنى بالأسرة من اجل تعزيز دور الإرشاد الأسري بما للتقليل من الضغط على كاهل أفراد الأسرة .
- تطوير برامج الإرشاد الأسري بما يتناسب و التحديات الجديدة التي تمر على الأسرة العراقية .
- وضع مفردات تخص الحوار الأسري ضمن مفردات المناهج التعليمية لنتقيف التلاميذ و الطلاب وتعليمهم آداب الحوار .
- رفد المؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بالمرأة و الأسرة ببرامج خاصة بالإرشاد الأسري و الحوار الأسري لتعزيز تماسك أفراد الأسرة .

- فتح مراكز متخصصة بالإرشاد الأسري تحت إشراف أساتذة متخصصين و بأشراف عام من قبل (ديوان محافظة ديالى و جامعة ديالى - قسم العلوم التربوية والنفسية - فرع الإرشاد النفسي و التوجيه التربوي) .

المقترحات:

- وضع برامج تثقيفية للزوجات والأزواج كثقافة الحوار الأسري و شرح انعكاساته الايجابية على أفراد الأسرة .
- إجراء دراسة مقارنة كما بين الشرائح الأخرى من المجتمع العراقي .
- بناء برنامج تدريبي لطلبة قسم العلوم التربوية والنفسية في الجامعات العراقية حول الإرشاد اسري يختص بالحوار الأسري .

Abstract

The phenomenon of domestic violence and its relation to the security of Iraqi society from the point of view of female employees in the government departments within the district of Baquba

Key words: Domestic violence

M. Mohamed Tarek Hassan (M.A.)

Ins. Anwar

Farouq Shakir (M.A. Directorate of Education Diyala

University of Diyala / College of Education

for Humanities

The current research aimed to identify (domestic violence and its relation to the security of the Iraqi community from the point of view of female employees) by verifying the objectives of the research:

- 1. Know the forms of domestic violence*
- 2. Determine the motives by which the individual is driven by domestic violence*
- 3 - Discuss the work images to reduce domestic violence*

The researcher examined the descriptive approach of associative relationships and applied the measures (family violence and community security) to the sample of the research, which was chosen by random stratification method for the state departments and institutions. In the center of Diyala province. The sample consisted of (425) married women who were selected from the original community of (3011) employees

In order to achieve the objectives of the research, the researcher constructed the first measures of family violence and the second of the security of the society. The validity of the measurements was obtained and the statistical analysis of the data was carried out using the SPSS program and the stability was obtained by two methods (Vaccronbach and Re-test) (T-TSET) and found the following results: There is a real problem in the domestic violence of Iraqi families, which reflected negatively on the security of Iraqi society, and the researcher came out with a set of recommendations and proposals.

المصادر

- i. ابن منظور، جمال الدين محمد، ٢٠٠٥، لسان العرب، بيروت، بيروت للطباعة والنشر.
- ii. احمد، عوض محمد، ٢٠٠٨، العنف الاسري في السودان، ط١، السودان.
- iii. احمد، عبد اللطيف رشاد (٢٠٠٥) "العمل لحماية الأسرة" المؤتمر العربي الإقليمي لحماية الأسرة من العنف، المملكة العربية السعودية.
- iv. استقلال، باكر محمد، ٢٠١٢، ثقافة الحوار المتمدن، جامعة الملك عبد الله، مركز الحوار الأسري، السعودية.
- v. اكستورد، قاموس، ٢٠١٣، ترجمة السيد محمود ونصيره بو تيح، مطبعة وهران، الجزائر.
- vi. البصري، حيدر، (٢٠٠٧) العنف الأسري "الدوافع والحلول"، دار البيضاء، ص ١٣١.
- vii. الرباعية، أحمد (١٩٨٤): أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجرائم، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.
- viii. البداينة، نيباب و آخرون، (٢٠٠٥)، خصائص الشخصية للزوجة ورضاها عن الزواج و العنف ضد زوجة، م٢٠، ٦٤، مجله مؤتة للبحوث.
- viii. بدوي، احمد زكي (١٩٨٦)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان.

- ix. جابر، زايد محمد حسن، ٢٠٠٥، الإسلام ومناهضة العنف ضد المرأة، بحث منشور، الجمهورية اليمنية المجلس الأعلى.
- x. الحربي، سلمى محمد، ٢٠٠٩، العنف الموجه ضد المرأة ومساندة المجتمع لها، رسالة ماجستير، السعودية.
- xi. الخلفي، عبد الله بن حسين، ٢٠٠٥، الخصائص الأسرية للمطلوبين امنياً وعلاقتها بالإرهاب، مركز الحوار، السعودية.
- xii. الزيدي، محمد، (٢٠١٦)، تنظيم الذات وعلاقته بالحوار الأسري لدى الموظفات المتزوجات، رسالة ماجستير، العراق.
- xiii. سناء، خولي، ٢٠٠٨، الأسرة والحياة، ط٣، دار المعرفة، مصر.
- xiv. طراونة، فاطمة، ٢٠١٠، إشكال الإساءة للوالدين وعلاقتها بالتوتر النفسي، ط١، جامعة مؤتة، الأردن.
- xv. عمران، منال، (٢٠٠٥)، العنف الأسري ضد المرأة، القاهرة.
- xvi. عيال، ياسين حميد وآخرون، ٢٠١٢، القياس والتقويم للطالب الجامعي، ط١، جامعة بغداد، كلية التربية، العراق.
- xvii. عرابي، محمد، (٢٠٠٩)، إعداد معلم لمواجهة تحديات العصر المتعلقة بالإرهاب الفكري، جامعة أم القرى.
- xviii. عسال، ضرار، ٢٠٠٧، الرضه عن الحياة وعلاقة بالوحدة النفسية، م١، الأردن.
- xix. السعيدين، تيسير، (٢٠٠٥)، دور المؤسسات التربوية للوقاية من تطرف، كلية الامير فهد، رياض.
- xx. السعالي، ضرار، ٢٠٠٨، العنف ضد المرأة واثاره على إساءة الطفل، مركز البحوث الاردنية، عمان.
- xxi. الفايز، ميسون، (٢٠٠٧)، المرأة السعودية تتعرض للعنف، ط١،
- xxii. المطيري، عبد المحسن، ٢٠٠٨، العنف الأسري وعلاقته بالانحراف الإحداث، جامعة نايف للعلوم الأمنية والدراسات، السعودية.

- .xxiii. القراية، عبد الرحمن، ٢٠٠٧، دراسات في علم العنف الاجتماعي ، دار الهلال للطباعة والنشر، لبنان.
- .xxiv. المحارب، ناصر بن إبراهيم، ٢٠٠٧، المشكلات الاجتماعية والنفسية، مركز عبد العزيز للحوار الأسري، السعودي.
- .xxv. مرعي ، محمد، ٢٠١٦، إعداد المعلم لمواجهة التحديات المتعلقة بالإرهاب الفكري، مركز الأمن الفكري ، السعودية.
- .xxvi. محبوبة، فرامزهر وآخرون، ٢٠١٢، انتشار العنف بين شركاء الحياة الزوجية ، منظمة الأمم المتحدة، ط١١.
- .xxvii. يورغن، هامبرماس، ٢٠١٣، ترجمة إبراهيم الحيدري، ط١، دار الجمل، ألمانيا.